

تحليل العلاقة الدالية بين الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم

م. بشرى عبد الباري احمد

جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

يقوم البحث بتقدير اثر مستوى الاستقرار السياسي في نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي . فعند استخدام معامل ارتباط بيرسون وجد أن هناك علاقة ارتباط خطية معنوية سالبة بين مستوى الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي. وعند تحليل تباین نسب الاقتصاد الخفي حسب فئات مستويات الاستقرار السياسي والتي تم تبويبها في ثلاث فئات ، كان مؤشر الاستقرار السياسي في الفئة الأولى يقع بين (0 - 30 ، والفئة الثانية 30.1-60 ، أما الفئة الثالثة وهي الأكثر استقراراً فكانت تقع بين 60.1 - فصاعداً)، واتضح وجود فروق معنوية عالية جداً فيما بينها، (لما بعد تحليل التباين تم التأكد من وجود تلك الفروق المعنوية في نسب Duncan وعند إجراء اختبار) الاقتصاد الخفي حسب فئات مستويات الاستقرار السياسي. وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي واللاخطي البسيط وجدنا إنه إذ زاد مستوى الاستقرار السياسي بمقدار نقطة واحدة فإن نسبة الاقتصاد الخفي ستخف بمقدار 0.01 نقطة وهو انخفاض معنوي ، كل ذلك في دراسة لعينة تتكون من (40) دولة ولسنة (2010)

The Analysis of the Function Relationship Between Political Stability and the Percentage of Hidden Economy in a Chosen Sample From the Countries of the World.

M. Bushra Abdul Bari Ahmed

Tikrit University / Faculty of Management and Economics

Abstract :

The present research estimates the impact of political stability level on the percentage of hidden economy contribution in the total local output.

When using Pearson correlation coefficient, we have found that there is a negative linear correlation relation between the level of political stability and the percentage of hidden economy.

At the analysis of variance for the percentage of hidden economy according to the categories of political stability levels which have been classified into three categories, the political stability level index in the first category was between (0-30 , for the second category 30.1-60, where as the third category which is the most stable it was between 60.1- and ascending). It has been clarified that there are very high significant differences between the categories . When using (Duncan) test for post variance analysis, it has been confirmed that there are significant differences in the percentages of hidden economy according to the categories of political stability levels.

When using the simple linear and non-linear Regression , we have found that if the level of political stability increases with one point then the percentage of hidden economy will decrease with 0.01 point which and this is a significant decrease . All this is conducted in a study of a sample consisting of 40 countries for the year 2010.

المقدمة

لو تأملنا في العديد من التجارب السياسية على الصعيد العالمي، لاكتشفنا وبشكل لا لبس فيه إنَّ الدول التي تتوفر فيها الحريات وتمنح شعوبها الحقوق، هي دول مستقرة اقتصادياً وتتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. أما الدول غير المستقرة سياسياً فإنها دول تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة ومنها انتشار نشاطات الاقتصاد الخفي، لاسيما النشاطات غير المشروعة والتي في مقدمتها الفساد المالي والإداري والتهرب الضريبي وغسيل الأموال.. الخ. فالاستقرار السياسي يعد مؤشراً عاماً من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي، وسينتج عن ذلك انخفاضاً في نشاطات الاقتصاد الخفي المشروعة وغير المشروعة وبالتالي ستتخفض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي. تشير بيانات المنظمات الدولية إلى أنَّ الاقتصاد الخفي جزء مهم من اقتصاد كل دول العالم، وأنه يساهم بدرجات متفاوتة في اقتصاداتها، ويوفر وظائف ومصادر دخل لأعداد كبيرة من البشر، كما يتفاعل مع الاقتصاد الرسمي، ولهذا تتضح ضرورة التعرف على مفهومه وتقدير أهميته من الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته في توفير السلع والخدمات. وتحاول اقتصادات متعددة التحكم بالاقتصاد الخفي من خلال وضع العقوبات أو التوعية، بينما يرى كثير من المختصين أفضلية استغلال وتدعيم أدواره الإيجابية في مجالي النمو وتوظيف العمالة ومحاربة الفقر. ولهذا فإن الاقتصاص على النواحي السلبية عند النظر إلى الاقتصاد الخفي إهدار لدور هذا الجزء المهم من الاقتصاد في التصدي لمعضلات الفقر والبطالة وخصوصاً بين المواطنين، وتسقيط منه العمالة التي خرجت من الاقتصاد المنظم وكذلك تسقيط منه بعض القطاعات المنظمة والمستهلكين لخفض التكلفة والأسعار، وتسقيط منه العمالة التي خرجت من الاقتصاد الرسمي أو تنخفض أجورها عندما تستطيع العمل فيه للحصول على دخول تمكنها من مواجهة تكاليف الحياة وتأمين لقمة العيش لأسرها.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي ((هل إن مستوى الاستقرار السياسي يؤثر في نسبة الاقتصاد الخفي، وما هي طبيعة ذلك التأثير، وهل يمكن قياسه كمياً)) ؟.

أهمية البحث :

تتأتى أهمية البحث من أنه يحاول إيضاح الدور الذي يلعبه مستوى الاستقرار السياسي في النشاط الاقتصادي عموماً من خلال تأثيره في النشاط الاقتصادي الخفي على وجه الخصوص.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى قياس أثر الاستقرار السياسي في نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي، قياساً كمياً يفيد في عمليات التنبؤ والتخطيط.

فرضية البحث :

يفترض البحث أن هناك تأثيراً عكسياً لمستوى الاستقرار السياسي في نسبة النشاط الاقتصادي الخفي، فكلما زاد مستوى الاستقرار السياسي كلما قلت نسبة النشاط الاقتصادي الخفي.

نطاق البحث :

الاقتصاد العالمي مكانياً، وسنة 2010 زمنياً.

أسلوب البحث :

سيعتمد البحث أساساً على الأسلوب الكمي في التحليل باستخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين وتحليل الانحدار.

هيكل البحث :

المبحث الأول : مفاهيم الاقتصاد الخفي

يختلف المقصود بعبارة الاقتصاد الخفي من شخص إلى آخر حسب مفهومه للنشاطات التي تتم في مثل هذا الاقتصاد. على سبيل المثال فإن مفهوم الاقتصاد الخفي بالنسبة لكل من (Gutman,1977,http://en.wikipedia.org) و (Fiege,1979,dx.doi.org) ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب ، أو إلى ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات (البخيتاوي ، 2010 ، http://econ.to-relatx.net). أما بالنسبة لـ (Tanzi,1980,www.imfbookstore.org) فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول (الشعبي، 2011 ، www.ham economics.site-forumsb.com).

وطبقا لـ (Dualists) فالاقتصاد الخفي هو : اقتصاد هامشي منفصل غير مرتبط بشكل مباشر بالاقتصاد الرسمي ، يعمل على توفير فرص عمل للمجموعات الفقيرة من السكان (Jamie,Talmage,andFreeman,2006) . أما (Smith,1994) فانه يعرف الاقتصاد الخفي بالسلع والخدمات الكلية المنتجة على أساس حاجات السوق ، سواء كان ذلك الإنتاج قانونيا أو غير قانوني ، فانه لا يظهر في الحسابات الرسمية للنتائج القومي الإجمالي (Schneider,2002) . على ذلك يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه النشاطات المولدة للدخل كافة التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي أما لتعمد إخفائها تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه النشاطات، وإما لأن هذه النشاطات تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد (بن علي ، 2012) .

من خلال ذلك يتضح إن الاقتصاد الخفي يشمل إلى جانب السلع والخدمات المباحة كافة الممنوعات كتجارة المخدرات والمسكرات وتهريب السلاح والمحرّمات الأخرى . ويصعب تقدير قيم تلك الممنوعات بسبب تعمد العاملين في تلك النشاطات التعتيم على المعلومات وذلك لتجنب الملاحقة القانونية. وتحارب دول العالم السلع الممنوعة بشتى الطرق والأساليب ، وتحاول منع المتاجرة فيها ، ولا تسعى بأي شكل من الأشكال إلى تنمية هذه النشاطات . ولكن معظم أنشطة الاقتصاد الخفي توفر سلعا وخدمات مباحة تنتج من قبل الأفراد أو كيانات غير مرخصة. وترى المنظمات الدولية ودول العالم وجوب التمييز بين نشاطات الاقتصاد الخفي غير الإجرامية والنشاطات الإجرامية ، وتعتبر أنّ النمو في النشاطات الإجرامية للاقتصاد الخفي والمتمثل في القطاع المحرمات والممنوعات أمر سلبي وغير مرغوب فيه ولا يبشر بخير، فلا يمكن مقارنة الاقتصاد الخفي غير المشروع بالاقتصاد الخفي المشروع . فالاقتصاد الخفي غير المشروع اقتصاد مدمر للبنية الاقتصادية للدولة ، ويترك آثاره السيئة على كل جوانب الحياة، لذلك هناك اتفاق دولي على محاربته ومن الاتفاقيات (بروتوكول سنة 1973 لمحاربة المخدرات – الاتفاقية الدولية للتجارة غير المشروع في المخدرات عام 1988 – فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال 1989 ... الخ) . ويركز مقدرو الاقتصاد الخفي في تقدير حجم ومساهمة أنشطة الاقتصاد الخفي للسلع والخدمات المباحة والمسموحة (حيان ، 2007 ، 13) .

الاستقرار السياسي : هو محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية ، والبيئة الخارجية من خلال التغيير التدريجي والمنظم الذي يساهم في حفظ

النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعالته ، فوسائل التغيير التي يستخدمها النظام ، ومضمون هذا التغيير واتجاهه مهم في زيادة شرعية النظام وفعاليتها ، حتى وان اقترن بالعنف السياسي ، ويؤكد ماكس فيبر على أن النظام السياسي يكون شرعياً عندما يشعر مواطنوه بأنه صالح ويستحق التأييد والطاعة.

والاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية ، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية واحتواء الصراعات التي قد تحدث من دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق ، فقدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل متوازن تحافظ على النظام وتمكنه من السيطرة على الأزمات ، والحد من العنف السياسي مما يزيد من كفاءة وشرعية النظام (نبيه ، 2008 ، 18-19). فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية ، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار ، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافدا أساسيا من روافد الاستقرار. والاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع ، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء.

ولذلك نجد أن الدول المتخلفة سياسيا هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل ، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة وتشرك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة هي الدول المستقرة والمتماسكة .

فقدرة الدول واستقرارها اليوم لا يمكن أن تقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد أفراد الأجهزة الأمنية ، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة . فالاستقرار السياسي اليوم لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات ، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية – ديمقراطية (ناصر ، 2008).

3- العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصاد الخفي :

نظرا لارتباط ظهور الاقتصاد الخفي وانتشار نشاطاته بالظروف التاريخية والعوامل غير الملزمة الخاصة بالآزمات والاختلالات السياسية الخاصة بكل بلد والتي تقاس بمستوى الاستقرار السياسي، سواء في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة، لذا فإن نسبة الاقتصاد الخفي ستأثر بمستوى الاستقرار السياسي، حيث يؤثر مستوى الاستقرار السياسي على مجمل الحياة الاقتصادية للدولة، فغياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى شلل الاقتصاد الرسمي للدولة، إذ يؤدي إلى هدر الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الناتج المحلي والدخل واختلال الأسعار الأمر الذي ينجم عنه زيادة اعتماد الدول على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية فيها (نبيل ، 2008 ، 3).

وبالتالي فلا يمكن للاقتصاد الرسمي العمل في ظل غياب الاستقرار السياسي، فغياب الاستقرار السياسي سينعكس على قدرة مؤسسات القطاع العام ، فضلا عن مدى استقلال السلطة القضائية ودرجة حماية حقوق الملكية والحريات المدنية والصحفية وعلى عدد المؤسسات المنظمة التي تعمل ضد الفساد، وسينعكس ذلك في نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث تزدهر نشاطات الاقتصاد الخفي في ظل غياب الاستقرار السياسي فتزداد الرشوة والفساد والتهرب والباعة المتجولين والتهرب الضريبي وغسيل الأموال وغيرها من النشاطات الشرعية وغير الشرعية للاقتصاد الخفي.

وعلى العكس من ذلك نجد أن الاستقرار السياسي يحد من انتشار نشاطات الاقتصاد الخفي لأن الاستقرار السياسي يساعد على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توزيع الموارد

الاقتصادية بعدالة بين الطبقات الاجتماعية دون أن تضطر تلك الطبقات إلى اللجوء إلى نشاطات الاقتصاد الخفي المشروعة وغير المشروعة.

المبحث الثاني : البيانات وطرق التحليل :

1- البيانات :

بيانات الاقتصاد الخفي هي عبارة عن نسبة النشاط الاقتصادي الخفي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ، وقد تم اعتماد نسب الاقتصاد الخفي التي جاءت بدراسة شنايدر لصالح البنك الدولي، والتي شملت 136 دولة مختلفة .

أما بالنسبة للاستقرار السياسي فهو عبارة عن مؤشر يصدره البنك الدولي سنوياً، ويتكون من 100 نقطة، كلما ازدادت قيمة المؤشر دل ذلك على زيادة الاستقرار السياسي ، وقد تم اعتماد مؤشر الاستقرار السياسي لعام 2010 ، لدول العينة اعتماداً على بيانات البنك الدولي (www.Worldbank.org).

2- طرق التحليل الكمي المستخدمة في البحث :

سوف يتم استخدام عدة أدوات إحصائية وقياسية لغرض تحليل البيانات ومنها :

أ - معامل ارتباط بيرسون:

خطوة أولى للمضي في تحليل العلاقات الدالية بين المتغيرات المدروسة لابد من التأكد من وجود علاقات ارتباط قوية بين متغيري الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي من النتائج المحلي الإجمالي ولسنة الدراسة . لهذا يتم احتساب معامل ارتباط بيرسون ، فان حصلنا على معاملات ارتباط معنوية فأننا نعد ذلك دليلاً أولياً على احتمال وجود علاقة سببية بين المتغيرات لذا ننتقل إلى الخطوة اللاحقة في البحث (العبيدي ، 2010 ، 7) .

ب - الانحدار الخطي واللاخطي المتعدد :

من أجل معرفة أثر مستوى الاستقرار السياسي في نسبة الاقتصاد الخفي من النتائج المحلي الإجمالي، سيتم تقدير أربع معادلات انحدار لنسبة الاقتصاد الخفي على مستوى الاستقرار السياسي، وهي المعادلة الخطية ، اللوغاريتمية الكاملة ، اللوغاريتمية للطرف الأيسر وأخيراً المعادلة اللوغاريتمية للطرف الأيمن (العبيدي ، 2010 ، 8) .

ج - تحليل التباين الأحادي (جدول ANOVA) :

من أجل اختبار ما إذا كانت هناك اختلافات أو فروق معنوية أو مهمة في نسب الاقتصاد الخفي، بسبب الاختلاف في مستويات أو فئات مؤشر الاستقرار السياسي ، لذا فقد اعتمدنا على أسلوب تحليل التباين ، كما استخدمنا اختبار (دنكن) للتعرف أي من مستويات الاستقرار السياسي المسببة في وجود فروق معنوية بين نسب الاقتصاد الخفي .

المبحث الثالث : أثر مستوى الاستقرار السياسي في نسبة الاقتصاد الخفي :

أ - تحليل العلاقة بين نسبة الاقتصاد الخفي ومستوى الاستقرار السياسي:

عند احتساب معامل ارتباط بيرسون بين نسبة الاقتصاد الخفي ومستوى الاستقرار السياسي ، في دول العينة المختارة ، اتضح انه كان $r = -0.64$ ، وهو ارتباط معنوي بمستوى دلالة 1% ، وهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين ، من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، فانه يدل على العلاقة العكسية بين المتغيرين ، بدليل إشارة معامل الارتباط السالبة، وهذا يتفق مع فرضية البحث، ويعني ذلك انه كلما ازداد مستوى الاستقرار السياسي كلما انخفضت نسبة الاقتصاد الخفي إلى النتائج المحلي الإجمالي.

ب - تقدير اثر مستوى الاستقرار السياسي في نسبة الاقتصاد الخفي :
من اجل التوصل إلى أفضل معادلة انحدار لنسبة الاقتصاد الخفي على الاستقرار السياسي ،
تم تقدير معادلات الانحدار الخطية واللاخطية لدالة نسبة الاقتصاد الخفي ، وتم تفريغ نتائج
التقديرات في جدول رقم (1) :

جدول (1) نتائج تقدير اثر مستوى الاستقرار السياسي في نسبة الاقتصاد الخفي

مشكلة عدم تجانس تابين الخطأ	قيمة اختبار D-W	المعنوية الإجمالية حسب اختبار f	القوة التفسيرية للمعادلة R^2	معنوية حسب اختبار t b	قيمة b	قيمة a	صيغة الدالة
لا توجد	1.26	0.000	0.45	0.000	-0.35	44.56	خطية
لا توجد	0.95	0.000	0.40	0.000	-10.41	64.95	لو غاريتمية المتغير المستقل
لا توجد	1.91	0.000	0.86	0.000	-0.01	3.84	لو غاريتمية المتغير التابع
لا توجد	0.85	0.000	0.37	0.000	-0.39	4.58	اللو غاريتمية المزدوجة

المصدر : من عمل الباحثة.

وتتضح الأمور الآتية من خلال النتائج المبوبة في جدول (1) أعلاه :

- 1- إن جميع الصيغ المقدرة مقبولة اقتصاديا ، حيث جاءت جميع قيم b سالبة ، وهذا يتفق مع فرضية البحث والمنطق حيث يقول بانخفاض نسبة الاقتصاد الخفي عند زيادة مستوى الاستقرار السياسي والعكس صحيح أيضا .
- 2- إن دالة الانحدار اللوغاريتمي للمتغير التابع هي أفضل الصيغ المقدرة من حيث قوتها التفسيرية التي بلغت 86% .
- 3- لذا فإن الصيغة الأفضل لنسبة الاقتصاد الخفي بالنسبة لمستوى الاستقرار السياسي هي :

$$\ln shadow = 3.84 - 0.01 stability$$

$$Sig.t_{forB} = 0.000$$

$$Sig. F = 0.000$$

$$R^2 = 0.86$$

$$D.W. = 1.91$$

وتبين هذه الصيغة انه إن زاد مستوى الاستقرار السياسي بنسبة 100% فإن نسبة الاقتصاد الخفي سينخفض بنسبة 1% وهو انخفاض معنوي بحسب اختبار t و F ، علما أن هذه الصيغة ذات قوة تفسيرية عالية ، إذ تستطيع إرجاع 86.0 من التغيرات في نسبة الاقتصاد الخفي في دول العينة ترجع إلى تغيرات حدثت في مستوى الاستقرار السياسي للفترة نفسها ، أما من حيث المشاكل القياسية ، فإن هذه الصيغة المقدرة لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ، حيث تبين أن قيمة D.W المحسوبة تقع في منطقة وجود مشكلة ذلك وكما هو موضح أدناه :

$dl (1.324) > D.W (1.19) < du (1.403)$

أما فيما يتعلق بمشكلة عدم تجانس تباين الخطأ ، فقد تم اختبار وجود المشكلة من خلال إجراء اختبار بارك park ، واتضح عدم وجود هذه المشكلة.

ويتضح أنَّ النتائج أعلاه تتفق تماما مع فرضية البحث ، حيث إن للاستقرار السياسي أثرا اقتصادية واجتماعية فهو يقلل من معدلات الفقر والبطالة ويزيد من نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية الرسمية المختلفة ، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في نسب الاقتصاد الخفي، ذلك أنَّ الاستقرار السياسي هو الضمانة بالمحافظة على أموال المستثمر في الاقتصاد الرسمي وعدم تعرضها لمخاطر المصادرة ، التأمين والاعتداء .

ج - تحليل تباين نسب الاقتصاد الخفي بحسب فئات مستوى الاستقرار السياسي :

ومن اجل القيام بعملية تحليل التباين تم تقسيم عينة البحث إلى ثلاثة أقسام بحسب مؤشر الاستقرار السياسي ، وهي الدول غير المستقرة سياسيا حيث كان المؤشر فيها دون درجة 30، والدول المستقرة نسبيا والتي تراوح مؤشر الاستقرار فيها من أكثر من 30 وحتى 60 ، والدول المستقرة والتي كانت فيها قيمة مؤشر الاستقرار أكثر من 60.

يعد أسلوب تحليل التباين من أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في المجالات البحثية، إذ يفيد في اختبار ما إذا كانت هناك فروق جوهرية في متوسطات المتغير التابع وهو نسب الاقتصاد الخفي ، بسبب الاختلاف في فئات المتغير المستقل وهو متغير الاستقرار السياسي.

وإذا ما وجدنا فروقا جوهرية بين المتوسطات يمكن تحديد أي من هذه المتوسطات يختلف عن غيره باستخدام اختبار المقارنات البعدية، وقد اعتمدنا على طريقة دنكن (Duncan) لإجراء هذا الاختبار إذ تعتمد هذه الطريقة على المقارنة بين متوسطات المتغير التابع بحسب فئات المتغير المستقل (الشمراني ، 2000 ، 12).

عند تحليل تباين نسب الاقتصاد الخفي بحسب مستويات الاستقرار السياسي اتضح وجود فروق معنوية عالية جدا فيما بينها، وكما يبدو في جدول تحليل التباين رقم (2) الآتي :

جدول (2) تحليل تباين نسب الاقتصاد الخفي بحسب مستويات الاستقرار السياسي

ANOVA Shadow

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between Groups	4351.964	2	2175.982	16.300	0.000
Within Groups	6541.111	49	133.492		
Total	10893.074	51			

المصدر : من عمل الباحثة.

وعند إجراء اختبار (Duncan) تم التأكد من وجود تلك الفروق المعنوية في نسب الاقتصاد الخفي بحسب مستويات الاستقرار السياسي، وتبين أنَّ جميع مستويات الاستقرار السياسي، قد ساهمت في وجود تلك الفروق المعنوية، إذ حازت كل مجموعة من المستويات على متوسط يختلف معنويا عن الأخرى كما هو موضح في جدول رقم (3) الآتي :

جدول (3) نتائج اختبار (Duncan) للمقارنة بين متوسطات نسب الاقتصاد الخفي بحسب مستويات الاستقرار السياسي

Shadow
Duncan^{a.b}

Stability	N	Subset for alpha = 0.05		
		A	B	C
مستقرة	20	16.68000		
مستقرة نسبيا	15		28.87333	
غير مستقرة	17			38.30588

المصدر : من عمل الباحثة.

من جدول (3) يتضح أنَّ نسب الاقتصاد الخفي تختلف معنويًا بحسب فئات مستويات الاستقرار السياسي ، وإن نسبة الاقتصاد الخفي تشكل 16.68% في الدول المستقرة وهي أدنى نسبة وفق هذا المعيار، ثم تبدأ بالارتفاع مع انخفاض مستويات الاستقرار السياسي لتصل إلى نسبة 38.30% في الدول غير المستقرة سياسيًا، أمَّا في الدول المستقرة نسبيًا من الناحية السياسية، فكان متوسط نسبة الاقتصاد الخفي فيها مساويًا لـ 28.87% كل ذلك يعني انه كلما ارتقت الدولة على صعيد الاستقرار السياسي كلما قلت نسبة النشاطات الاقتصادية الخفية فيها، وهذا يتفق مع فرضية البحث أيضًا .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

من خلال الجزء العملي في البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

- 1- وجود علاقة ارتباط عكسي معنوية بين الاستقرار السياسي ونسب الاقتصاد الخفي في دول العينة .
- 2- إن زيادة مستوى الاستقرار السياسي بنسبة 100% يؤدي إلى تخفيض نسبة الاقتصاد الخفي بنسبة 39%، في الدول المدروسة.
- 3- إن مستويات الاستقرار السياسي قد أثرت معنويًا في نسب الاقتصاد الخفي تأثيرًا معنويًا ، فالدول الأكثر استقرارًا حازت على أقل متوسط اقتصاد خفي على عكس الدول غير المستقرة التي حازت على أعلى متوسط لنسب الاقتصاد الخفي.

المقترحات :

- 1- بما إن الاستقرار السياسي ذو تأثير معنوي عكسي في نسب الاقتصاد الخفي ، فعلى الدول ، التي تعاني من نسب عالية للاقتصاد الخفي ، تحقيق الاستقرار السياسي أولاً ، لأنَّه كفيل بتقليص شديد لنسبة النشاطات الاقتصادية الخفية .
- 2- نقترح على الباحثين الاقتصاديين وطلبة الدراسات العليا ، بمزيد من البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الخفي ، ولاسيما في مجال تقدير نسبة الاقتصاد الخفي في العراق.

(ملحق 1)
مؤشر مستوى الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010

ت	الدولة	الاقتصاد الخفي	الاستقرار السياسي
1	هنكاري	23	72.11
2	كازاخستان	38.4	65.86
3	روسيا الاتحادية	40.6	19.23
4	أوكرانيا	46.8	48.55
5	بيرو	66.3	20.67
6	البرازيل	43	32.69
7	كولومبيا	54.1	7.21
8	المكسيك	31.3	24.03
9	الأرجنتين	27.8	49.03
10	الهند	25.6	13.46
11	شيلي	21.1	59.13
12	إيطاليا	21.4	62.01
13	إسبانيا	18.7	38.94
14	نرويج	14.7	89.9
15	السويد	14.9	95.67
16	ألمانيا	14.2	83.17
17	إيرلندا	12.2	90.86
18	فرنسا	11.1	64.42
19	أستراليا	8.1	80.76
20	نايذرلاند	9.6	72.55
21	المملكة المتحدة	10.1	63.94
22	اليابان	8.8	81.25
23	سوتازلاند	7.9	94.23
24	الأمم المتحدة	7	52.88
25	كندا	12	84.13
26	الإمارات	29.4	80.28
27	السعودية	20	28.36
28	مصر	37	25.48
29	باكستان	40.1	1.44
30	تركيا	28.4	19.71
31	ماليزيا	32.6	48.07
32	اندونيسيا	20.9	12.98
33	الدنمارك	13.9	86.05
34	الأردن	21.7	34.13

35	بنكلادش	37	9.13
36	البلقان	17.5	72.59
37	رومانيا	29.4	51.44
38	المغرب	39.8	27.88
39	تونس	41.4	49.51
40	غينيا	45.6	41.82

المصدر :

- 1- Friedrich Schneider, size and development of the shadow economy of 31 European and 5 other oecd countries from 2003 to 2011,5.
- 2- Friedrich Schneider, andreas buehn and Claudio e. Montenegro , shadow economies all over the world ; new estimates for 162 countries from 1999 to 2007-2010, 27,28,29.
- 3- [www. go vindicators. Org](http://www.go-vindicators.Org) / the worldwide governance , 2011/ political stability and absence of violence /terrorism.

المصادر :

- 1- البخيتاوي ، حسين ، 2010 ، مفهوم الاقتصاد الخفي ، الاقتصاد الجزئي، منتدى الطالب الاقتصادي، [http://econ. to-relatx.net](http://econ.to-relatx.net).
- 2- بن علي، محمد، 2012، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي، المكتبة المرئية الصوتية، www.n-noon.com.
- 3- حيان، سلمان، 2007 ، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، www.syrianeconomy.org
- 4- الشعبي، علي، 2011 ، الاقتصاد الخفي ، منتدى اقتصاد حماه، [www. ham economics. site-forumsb.com](http://www.ham economics. site-forumsb.com).
- 5- الشمراني، محمد موسى محمد، 2000، مشكلات تحليل التباين الأحادي والمقارنات البعدية وطرق علاجها، رسالة ماجستير في علم النفس مقدمة لكلية التربية-جامعة أم القرى، www.pdfactory.com.
- 6- العبيدي، عباس ناجي جواد، 2010 ، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في حجم الاقتصاد الخفي غير الرسمي في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد2، عدد3.
- 7- ناصر، عون الله، 2008 ، معنى الاستقرار السياسي، منتدى الساحة اليمنية للمواهب الأدبية- الساعات العامة -الساحة السياسية، www.sa7t-//http :-f-34.html/archive.net.
- 8- نبيه، نسرين عبد الحميد، 2008، الاقتصاد الخفي، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 9- Fiege,1979, http://dx.doi. wikipedia.org/wiki/Howard_Fiege.
- 10- Gutman,1977, http://en.wikipedia.org/wiki/Howard_Gutman.
- 11- Jamie,Alderslade,john talmage,and yusef freeman, 2006, measuring the informal economy-one neighborhood at a time, TheBrooking,Institution,[www.brooking.edu/.../community Development- ald](http://www.brooking.edu/.../communityDevelopment-ald).
- 12- Schneider,P.D. Friedrich, 2002, size and measurement of the

- informal economy in 110 countries around the world, world bank, Jel- class,.
- 13- Schneider, Friedrich, 2011, size and development of the shadow economy of 31 European and 5 other oecd countries from 2003 to,5.
- 14- Schneider, Friedrich, 2010, andreas buehn and Claudio e. Monteneg ro, shadow economies all over the world ; new estimates for 162 countries from 1999 to 2007, 27,28,29.
- 15- Tanzi , 1980, <http://www.imfbookstore.org>.
- 16- [www. go vindicators](http://www.go.vindicators) . , 2011, Org / the worldwide governance / political stability and absence of violence /terrorism.
- 17- WWW. Worldbank.org. World Bank indicators, Development Research Group, World Development Indicators, Available on the Internet, data Worldbank.org/indicator.